

قضايا

تركز معظم المشاريع والبرامج الحالية في قطاع غزة على مقاربات إنسانية، لكنها لم تعد تسمح بتوفير الحد الأدنى من مقومات الصمود. فضلا عما تشهده هذه الأيام من معاناة المانحين من إعياء مالي شديد، وضغط اقتصادي داخلي، الأمر الذي أدّى إلى تدني حجم الدعم الخارجي للآزمات التي يعاني منها القطاع

الواقع والتحديات تحت عنوان الرابطة الإنسانية والتنمية والسلام

الاستجابة لأزمات قطاع غزة

وديع محمود المرابيد



يخضع قطاع غزة للاحتلال الإسرائيلي المباشر منذ عام 1967، ومنذ عام 2005، أُعدت إسرائيل الإنسحاب منه، لكنها ما تزال قوة احتلال وفقاً للقانون الدولي. ومنذ 2006، فرضت إسرائيل حصاراً خانقاً عليه، أدى مع ما تزامن معه من عدوان عسكري ومنهج ومنظم إلى تدمير الاقتصاد، وتفتيت سبل عيش السكان ووسائل الإنتاج. وتستمر انعكاسات هذا الحصار والعدوان المستمر في إلحاق أضرار إنسانية وجسدية ونفسية على السكان بشكل غير مسبوق. تقصد إسرائيل من هذه السياسات التحكم في النشاط اليومي للسكان وإشغالهم في هموم الحياة اليومية بحثاً عن أسباب الرزق والعيش والحياة وسط أزمة إنسانية خانقة وبنية تحتية لم تعد تمتلك القدرة على الإنعاش، بهدف شل قدرتهم على الصمود والمقاومة. أدت هذه الأوضاع بمنظمات أممية عديدة، أبرزها الأمم المتحدة إلى التحذير بأن استمرار سياسات الاحتلال بهذا الأسلوب المنافي للإنسانية يحول القطاع لمنطقة غير قابلة للحياة بحلول العام 2020. يتجاوز عدد سكان قطاع غزة الآن مليوني نسمة، ويتحكم الاحتلال في أسلوب حياتهم اليومي ضمن نظام رقابة محكم وواسع النطاق، بات يُعرف بأنه أول «سجن مفتوح في العالم».

والحال هذه، سيما مع استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، وغياب استراتيجيات وطنية موحدة لمقاومة الحصار، تُنادي منظمات إنسانية وتنموية عديدة باتباع آليات شاملة ومكاملة للاستجابة للآزمات الناتجة عن الصراع طويل الأمد، ومن أبرزها نهج الرابطة الثلاثية (Triple Nexus) أو نهج الإنسانية والتنمية والسلام (HDPNx)، والتي تعني الربط بين الإغاثة والتنمية وبناء السلام. وهناك إقبال من بعض الفاعلين الدوليين، والمانحين، لدفع المنظمات الإنسانية في قطاع غزة إلى العمل ضمن هذا النهج، إلا أن طرحه في السياق الفلسطيني عموماً يثير بعض الإشكالات (نذكرها لاحقاً). وقبل استكشاف بعض التحديات التي تواجه تطبيق نهج الرابطة الثلاثية في قطاع غزة حالة دراسية، نشير إلى أن هذه الورقة يمكن أن تُفيد صنّاع القرار، فيما يتعلق بالرابطة الثلاثية، وحول مدى قابلية تنفيذ برامج تتخذ من الرابطة الثلاثية منهجاً للعمل في قطاع غزة.

الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية

مع صعود حركة حماس إلى السلطة في قطاع غزة بين 10 و15 يونيو/ حزيران 2007 أعلن الاحتلال الإسرائيلي حصاره الكامل على القطاع، والذي أحبط سنوات من النشاط الإنساني والتنموي في منطقة جرى تجريدها عن عمد من كل مقومات التنمية والأزدهار الاقتصادي والمؤسساتي وطوال العقود المنصرمة، نشطت أطراف فاعلة عديدة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، لتقديم المساعدات الخارجية للفلسطينيين، وتوّعت نماذج الاستجابة للآزمات الناتجة عن الاحتلال، وذلك مع ما رافقها من خلل في آليات الإدارة داخل المؤسسات الحكومية الفلسطينية. على الرغم من أن الواقع الإنساني كان سيئاً في غزة قبل الحصار، إلا أن دخول الحصار حين التنفيذ بشكل كامل أدى إلى تفاقم حالة التدهور للأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للسكان بنسبة تتراوح ثلاثة أضعاف على الأقل عما كان عليه الحال قبل الحصار. حالياً، يعيش السكان في غزة تحت نظام واسع من العقوبات المفروضة، بما في ذلك عزل القطاع عن النظام المالي الدولي والإقليمي، ما أدى إلى تدمير وسائل التنمية المحلية، وزيادة التعرض للانتكاسات المتعلقة بالمناخ، ونقصان المياه الصالحة للشرب، وخلل في مصادر الطاقة.

وإسلام الاحتلال الإسرائيلي على ما وصلت إليه الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني، نظراً إلى سياساته الاستعمارية الرامية إلى تجريد الشعب الفلسطيني من موارده وأرضه وحقوقه، والتي حوّلت قطاع غزة إلى منطقة تفتقر إلى كل مقومات الصمود وإعادة البناء. ونظرة إلى الواقع هناك تعد شاهداً حياً على ذلك، إذ وصل معدّل البطالة مع نهاية العام 2022 إلى حوالي 47%، بينما وصل المعدّل إلى 75% بين الشباب تحت سن 29 عاماً. هذا إضافة إلى اعتماد حوالي ثلثي عدد السكان على المعونة الإنسانية. قبل أن تنفذ إسرائيل سياسة العزل على غزة بلغ معدّل البطالة حوالي 18-19% عام 2000، وحوالي 34% عام 2006 وفقاً لما ذكرته منظمات أممية عديدة. جعلت هذه الأوضاع السكّان عرضة للانزلاق إلى خط الفقر، وترافق مع الهشاشة الاقتصادية، والضعف الحكومي



شباب فلسطينيون يجلسون فوق النقاض ملأه محرّ في مرة جزءاً من حيّات إسرائيل (8/ 2022 Getty)

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما يتطلب البحث عن مقاربات جديدة للاستجابة لهذه الآزمات.

تحدّيات تنفيذ نهج الرابطة الثلاثية

يمكن تحدّي الأول حين يطرح مفهوم الرابطة الثلاثية في «تشوّه مفاهيم مثل التنمية والسلام»، خصوصاً في السياق الفلسطيني. لا بد من معرفة أن قطاع غزة قد تعرّض إلى عملية ممنهجة تتمثل في الإفقار التنموي، أدت إلى اعتماد المجتمع الفلسطيني على المساعدات الخارجية. هذا إضافة إلى ما تثيره برامج بناء السلام من حساسية كبيرة ونقد لأدع داخل غالبية الجمهور الفلسطيني، كون الاحتلال الإسرائيلي يتبنّى نهجاً يعتمد على «إدارة الصراع»، من دون وجود أية بوادر حقيقية لبناء سلام دائم ومستدام في المنطقة. ووفقاً لمقابله مع موظف في إحدى المنظمات الإنسانية في قطاع غزة، أعرب مانحون عن اهتمامهم بالعمل ضمن الرابطة الثلاثية في مجالات مثل الصحة والتعليم، ولكن ذلك يفترق إلى وجود تعاريف واضحة لهذه المفاهيم، فضلاً عن غياب خطط وبرامج تحدد كيفية تنفيذ هذا التوجّه وأهدافه. تعقد هذه الحقائق تنفيذ نهج يربط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

يتعلق التحدي الثاني بـ «حساسية الوضع الأمني» في قطاع غزة، نظراً إلى حالة النزاع المسلح التي تعاني منها المنطقة لاستمرار إسرائيل «كسلطة احتلال» في تعريض أمن المدنيين والأعيان المدنية للخطر، بما في ذلك استمرار المقاومة المسلحة للفصائل الفلسطينية، أبرزها حركة حماس والجهد الإسلامي، بالتزامن مع استمرار جريمة الحصار ضد السكان المدنيين. ويكافح قطاع غزة بالفعل مع التعرّض المتكرر للمقص، فمنذ عام 2003، ومع ظهور إرهابيات خطية فك الارتباط الإسرائيلي الأحادي الجانب عن قطاع غزة، وحتى عام 2022، شنت إسرائيل ما يقارب اثنتين وثلاثين حملة عسكرية ضد غزة، قتلت خلالها آلاف الأشخاص وهدمت آلاف المنازل، ودمرت البنى التحتية بشكل كبير، كما تمنع إسرائيل إعادة إعمار القطاع، تاركة عشرات الآلاف من سكّانه بدون مأوى، عرضة للانتكاسات الاجتماعية والنفسية والصحية. لذا، فإن أحد العوائق الرئيسية أمام تنفيذ نهج الرابطة الثلاثية في السياق الفلسطيني تصوّر غياب الأمن في السياق الفلسطيني، وتكرّر موجات العنف، الأمر الذي قد يسبّب إحباطاً لدى المجتمع الدولي. يؤدي هذا التحدي أيضاً إلى عزوف المانحين عن توجيه التمويل لبرامج تتعلق بالتنمية والسلام واقتصار المساعدات فقط على الجانب الإنساني الإغاثي.

ثالثاً، يتطلب التوجه نحو تنفيذ الرابطة الثلاثية قراراً سياسياً على جميع المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. على المستوى الداخلي، يتطلب نهج الرابطة الثلاثية التعاون مع المجتمع المحلي، منظمات وأفراد، والحكومة للسماح بتنفيذ مثل هذه البرامج. على الصعيد الإقليمي، يتطلب تنفيذ هذا النهج تعاوناً كبيراً وفعالاً، لتوفير الضمانات لرفع الحصار

”
طوال العقود المنصرمة، نشطت أطراف فاعلة عديدة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، لتقديم المساعدات الخارجية للفلسطينيين

”
وصل معدّل البطالة في غزة مع نهاية 2022 إلى حوالي 47%، بينما وصل المعدّل إلى 75% بين الشباب تحت سن 29 عاماً

ثم سيطرتها على قطاع غزة وطرد السلطة الوطنية الفلسطينية منها، ترافق مع نقص الخبرة المطلوبة في القيادة والحكم لدى الحركة. وعموماً، بعد توقيع تفاهات أوسلو، لم تحقّق عمليات التدخل من الجهات الفاعلة المختلفة أية نتائج إيجابية على صعيد بناء السلام الشامل والمستدام في المنطقة، إضافة إلى اعتماد مقاربات بناء السلام الحالية على نهج إدارة النزاع وليس حله. ومع استمرار الحصار الإسرائيلي والعدوان العسكري المتكرر الساحلية هشّة جداً أمام تحديات الحياة

فشل المجتمع الدولي

في ردّه على ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، كان المجتمع الدولي شديد التركيز على إنهاء المعاناة الإنسانية، من دون الضغط السياسي على إسرائيل لإنهاء الحصار أو تحدّيه. في الوقت نفسه، يفسل نهج المجتمع الدولي في عكس سياسة الإفكار التنموي في غزة، ومعالجة جذور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والزام إسرائيل بالتخلي عن سياسة الفصل العنصري المفروض على كل أنحاء فلسطين المحتلة. تحدّد مثل هذه الإشكالات أيضاً من وجود مقاربات شاملة لمشاريع التنمية وبناء السلام في المنطقة.

عن قطاع غزة وممارسة الضغط السياسي. بينما على المستوى الدولي، يجب أن يستمر الدعم الدولي، وألا يتوقف مهما كانت الظروف، وفي حين يجري تعامل المجتمع الدولي مع آزمات قطاع غزة على أنها إنسانية، يجب البدء في مراعاة العوامل السياسية المعقدة في صراع الفلسطينيين مع الاحتلال الإسرائيلي. التحدي الرابع هو الحاجة الضرورية لتنفيذ نهج الرابطة الثلاثية والاستجابة على مستويات عالمية من التنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات المحلية والمانحين الدوليين، بالتزامن مع استمرار التمويل والدعم الخارجيين لتطوير استراتيجيات رابطة الإنسانية والتنمية والسلام. ويلاحظ في سياق قطاع غزة، غياب التنسيق عالي المستوى بين الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين، نظراً إلى القيود المفروضة على غزة، بسبب سياسة الحصار من جهة، والتماهي مع متطلبات وشروط الاحتلال الإسرائيلي في تقديم المساعدات الخارجية من جهة أخرى.

مقاربات عملية لتنفيذ نهج الرابطة الثلاثية

لم يسجل قطاع غزة تنفيذ برامج تعتمد الرابطة الثلاثية بوصفها نهجاً في العمل، إلا في مجال الصحة وبنسبة ضئيلة جداً، مقارنة بحجم التمويل المخصّص للمجال الإنساني. في السياق الفلسطيني المعاصر، حيث تتداخل عوامل عديدة للتأثير السياسي العالمي والتدخل الدولي، يجب أن يصبّ التركيز على تحديد أولويات الدعم الخارجي، بحيث تتوافق نماذج الاستجابة للآزمات مع دعم الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. تمثل العرّة ضد انتهاكات حقوق الإنسان ودعم العدالة الانتقالية والحربة مدخلاً مهماً. علاوة على ما سبق، صحیح أن الظروف الإنسانية في قطاع غزة تدفع إلى التركيز على تقديم تدابير طارئة، من شأنها تخفيف معاناة الأشخاص المتضررين من الصراع، ولكن هناك حاجة لتوجيه الدعم الخارجي لتعزيز القدرة على الصمود والتنمية المحلية على نحو طويل الأمد ومستدام، مع التفكير في مقاربات جديدة لبناء السلام في المنطقة تراعي الجذور العميقة للصراع، واحتياجات الهوية والأمن والقبول والاعتراف. مع العمل على مقاربات تراعي جوانب احتلال القوى بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ومعالجتها ضمن منهج شامل ومتكامل.

ومع ذلك، سوف يكون البحث عن تصوّر لما تعنيه التنمية والسلام في قطاع غزة على درجة عالية من الإشكالية، إذ يعتقد بعضهم بأن موضوعي التنمية والسلام دخیلان على المجتمع الفلسطيني، وآخرون يعتبرون مثل هذه المفاهيم وهماً، حيث يتم تصوّر التنمية والسلام في مجتمع تحت سلطة الاحتلال أشبه بالأمم التعجيزي، حيث يتوقف نجاح ذلك بشكل أساسي على إنهاء الاحتلال، فضلاً عن أن الاحتلال قد فكك المفهومين من خلال سياسة الإفكار التنموي وتجميد عملية السلام التي تحرم المجتمع الفلسطيني من موارده واقتصاده ووجود مؤسسات قوية، وسياسة إدارة الصراع التي تجعل من السلام الشامل والمستدام أمراً مستحيلًا أيضاً. كما أن عودة المانحين إلى دعم قضايا الإغاثة قصيرة الأمد في قطاع غزة كانت نتيجة تحبته لتتشوّه مفهومي التنمية والسلام في سياق الاحتلال الإسرائيلي. لذلك، يمكن القول إن الشرط الأول لمثل هذه البرامج التي تدمج بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، هو تصميمها بشكل يتحدى سياسات الحصار الإسرائيلي. ومع استمرار الجدل بشأن مدى نجاعة المساعدات الخارجية في تحقيق التنمية والسلام في ضوء هذه الظروف التي تزيد سوءاً يوماً بعد يوم، لا يعني وجود الاحتلال فقدان القدرة على وجود مؤسسات قوية، سواء في الصحة أو التعليم أو القضاء أو حتى على صعيد الاقتصاد الوطني، فعند النظر إلى سياق جنوب أفريقيا، وفي ظل سياسات الفصل العنصرية، إلا أنهم كانوا يتمتّعون بمؤسسات قوية إلى حد ما، وهنا يأتي التحدي في الحالة الفلسطينية. ولاستيعاب الحساسيات السياسية التي قد تبرز في السياق الفلسطيني، يجب مناقشة مفاهيم التنمية والسلام، يمكن توجيه هذه الجهود عبر منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمنظمات المحلية، بما في ذلك عبر دعم إنشاء مراكز مجتمعية، ومن خلال إدماج الجيل الفلسطيني الجديد. نظراً إلى الخبرة الطويلة التي تتمتع بها هذه المنظمات، سيؤدي القيام بذلك إلى تسهيل التعامل مع الخصائص المميزة للسياق الفلسطيني، بما في ذلك القدرة على مراعاة (واستيعاب) الحساسيات الثقافية والاجتماعية التي قد تنشأ، واكتساب منظور من الداخل، حول كيفية تنفيذ برامج الرابطة الثلاثية في السياق الفلسطيني. (باحث فلسطيني)